

تقرير

نصر الله: التسوية



أكد نصر الله أن المقاومة لم تكن يوماً أقوى مما هي عليه اليوم (هينم الموسوي)

رغم كل ما قيل خلال الأيام الماضية عن تجميد المسعى السعودي - السوري الرامي إلى حل الأزمة اللبنانية، جدد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله أمس ثقته بهذا المسعى، مؤكداً أنه وصل إلى مراحل متقدمة

وضع الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله أمس سقفاً زمنياً لإقرار تسوية للمشكلات الداخلية. وهذا السقف الزمني ينتهي لحظة صدور القرار الاتهامي عن المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. بعد ذلك، «ربما يكون قد فات الأوان، وتكون جميعاً قد فقدنا زمام المبادرة». الموقف الجديد للأمين العام لحزب الله ورد في خطابه الذي ألقاه أمس بمناسبة تخريج طلاب «التعبئة التدريبية» في الحزب، والذي أكد فيه جدية المسعى السوري - السعودي الذي «قطع شوطاً مهماً» من أجل التوصل إلى تسوية للأزمة اللبنانية.

ملف الاتصالات أخذ الحيز الأكبر من خطاب نصر الله أمس. تحدث بإسهاب عن الخروق الإسرائيلية لقطاع الاتصالات اللبناني، مشيداً بما وصفه بـ«الإنجاز الوطني والوقائي والأمني والكبير والتاريخي جداً بالنسبة إلى لبنان وإلى كل دول وحكومات وشعوب المنطقة، الذي عبّر عنه في المؤتمر الصحفي الذي عُقد قبل أيام». ووجه الشكر إلى وزير الاتصالات والخبراء والأمنيين الذين حققوا هذا الإنجاز، لناحية كشف حجم الاختراق الإسرائيلي لقطاع الاتصالات اللبناني. وقال نصر الله إن نتائج هذا الكشف أظهرت أن بإمكان الاستخبارات الإسرائيلية تحقيق الآتي:

التخصت والاستماع إلى المكالمات الهاتفية والإطلاع على الرسائل القصيرة (أس أم أس) التي يجريها أي مشترك على الشبكة اللبنانية.

الإسرائيلي لديه قدرة ويستطيع بالفعل الحصول على بيانات المشتركين والاتصالات (الداتا)، التي تتضمن كل المعلومات الشخصية عن حامل الهاتف وتفاصيل مكالماته الهاتفية، والأخطر من هذا تحديد مكانه جغرافياً.

تعقب وتنبع مستخدمي الهاتف الخليوي أو العادي وبطريقة لحظوية.

استنساخ شريحة أي هاتف (الاسيم كارد)، بحيث يمكنهم إجراء مكالمات أو إرسال رسالة من رقم هاتف أي شخص من دون أن يكون الأخير على علم بما يجري. وبإمكان الإسرائيليين جعل هذا الرقم يبدو موجوداً في أمكنة وأزمنة أنت أصلاً لست موجوداً فيها، وبعيد عنها عشرات الكيلومترات.

والأخطر من ذلك كله، هو «زرع هاتف ورقم جديد في هاتف أي شخص، وتحويل هذا الهاتف إلى جهاز تنصت».

وعن قضية الاختراق الإسرائيلي لهواتف عدد من كوادر المقاومة، لفت نصر الله إلى أن حزب الله فتح تحقيقاً في الموضوع ولجأ إلى مديرية استخبارات الجيش للحصول على مساعدتها التقنية. وقد تمكن خبراء الاتصالات في المقاومة والجيش ووزارة الاتصالات والهيئة المنظمة من اكتشاف الاختراق. وقال نصر الله إن الحزب لم يلجأ إلى مكان آخر، غير استخبارات الجيش، لأن المكان الآخر (يقصد فرع المعلومات) كان مقتنعاً بأن كوادر المقاومة الثلاثة هم عملاء، ويرفض المناقشة في ذلك وتوقف نصر الله عند ردود الفعل



BLC وفوكساس

عملاً بحق الرد، وتصحيحاً لمعلومات ذكرت في مقالة صادرة يوم الأربعاء 10 تشرين الثاني 2010 في صحيفة «الأخبار» عن زيارة المعمار الإيطالي ماسيميليانو فوكساس لبيروت، يهّم منظمو مسابقة BLC Bank Landmark أن يوضحوا ما يلي:

أولاً: إن إدارة البنك طلبت من منتظمي المسابقة أن يدعوا معماريين عالميين معروفين إلى المشاركة في المرحلة الثانية من التحكيم لاختيار التصميم النهائي، وقد اختارت اللجنة المعماري فوكساس نظراً لخبراته الواسعة وأعماله العديدة التي من بعد التحقق من المعلومات المتوفرة عنها لم يظهر فيها ما يثير الجدل.

واللجنة المكلفة تلقت النظر إلى أن العديد من المماريين العالميين قد حصلوا على دعوات إلى زيارة بلدان عربية بما فيها لبنان، وقد سبق أن زاروا إسرائيل والبعض منهم أنجز فيها مشاريع أو حصل على جوائز تقدير، ومع هذا لم يُمنعوا من العمل في لبنان أو في البلدان العربية أو استضافتهم فيها.

ثانياً: إن نقد بناء فوكساس في يافا غير دقيق لأنه يقتبس ويحاسب على وقائع من مشروع آخر يعود إلى معمار آخر هو «متحف التسامح» في القدس لفرانك غيري، وهو المشروع الذي تناوله الباحث ساري مقدسي في مقالة نقدية شاملة وموضوعية.

ثالثاً: إن الخطأ الأساسي في المقالة هو عدم التحقق من صحة المعلومات المذكورة، إذ إن فوكساس لم يأت إلى لبنان وكان من المخطط أن يقضي في بيروت يومين فقط ثم يذهب بعدها إلى طهران بزيارة عمل أيضاً. وقد أجّل زيارته قبل بضعة أيام من موعدها لأسباب صحية بحتة. وهو لم يشارك في اللجنة التحكيمية للمشروع النهائي كما أنه لم يلق المحاضرة التي كان معداً لها في الجامعة اللبنانية الأميركية للأسباب ذاتها؛ وليس كما زعم بأنه «فجأة» ألغى محاضراته إثر حملة معارضة محلية استباقية.

يهّم منظمو المسابقة التأكيد أنهم يتعاطون بموضوعية ومهنية مع هذا الموضوع ويلتزمون القانون اللبناني في ما يخص دعوة أي ضيف أجنبي، وحرصون على البعد الوطني ويرفضون استضافة أي شخص له ادوار مشبوهة، وأنهم يشجعون النقاش الثقافي ويتمنون التوجه إلى فوكساس أو غيره بنقاش واقعي ومنطقي، عوضاً عن إصدار مزاعم مبنية على مجموعة من المغالطات، فاقضى التصويب.

هاني عصفور

(رئيس اللجنة المنظمة للمسابقة)

«الأخبار»: نهى المشرفين على مسابقة BLC Bank Landmark لكونهم يأخذون في حسابهم البعد الوطني، والقانون اللبناني لدى تحديد خياراتهم، بل ويشجعون على «النقاش الثقافي». لعلمهم لاحظوا إذ أن هذا تحديداً ما نسعى إليه في «الأخبار» وما فعلناه في مقالتنا عن فوكساس: إثارة النقاش حوله وحول خياراته، بمعزل عن الالتباس الذي حصل في بعض معلومات المقالة، والذي عدنا فصولنا في اليوم التالي معتدلين إلى القراء (مع تعديل المقالة المشار إليها في موقعنا على الإنترنت). ربما فات السيد عصفور أننا قمنا بالتصويب، أو لعله فضل تحويل الاهتمام والنقاش إلى تلك النقطة الفرعية التي لا تتغير شيئاً في صلب الموضوع: ماسيميليانو فوكساس وضع علمه وفنه في خدمة المشروع الصهيوني، من خلال تصميم «دار السلام» في تل أبيب، وبالتالي يصعب علينا أن نستقبله على الراحات في لبنان. بهذا المعنى، فإن العائق الصحي الذي حال دون مجيء المعمار الإيطالي إلى بيروت، كان - بالنسبة إليه وإلى منتظمي نشاطاته في بيروت - من قبيل «المصادفات السعيدة».

جمهورية البوتوكس

في وثائقي طويل بُث منذ شهور على إحدى القنوات الفرنسية الشهيرة: واحدة من كل ثلاث نساء لبنانيات خضعن لعملية تجميل على الأقل، لبنان أصبح الأول عالمياً في عمليات التجميل. فبعد أكبر صحن خصص، يكسر وطن الأرز رقماً قياسيماً جديداً. ثم ينتقل التقرير إلى المصرف اللبناني الذي يقدم قروضاً لعملية التجميل. فيجب أحد الموظفين النهاء: إن البنك يقدم خدمة «إنسانية» لهؤلاء الزبائن، أي أن هذا المصرفي الأنيق لا يغمض له جفن إذا لم تحقق إحدى الزبونات شفقتها بالسيليكون أو تكبر أو تصغر أحد أجزاء جسدها.

نحن شعبٌ فريد من نوعه: نحترم القانون إذا كنا في فرنسا أو كندا، لكن لا نحترمه في بلدنا. نشجّع في الرياضة ألمانيا والبرازيل والموزمبيق، لكن ليس لبنان. نظنّ نساءنا أن كل الإيطاليين وسيمون، ويطنّ رجالنا أن كل الروسيات ساقطات. نظنّ بأن كل الهنود تفوح رائحتهم، وكل الحماسنة أغبياء، وكل اليهود صهاينة. أوجدنا تسميات لمهن بحسب الجنسيات: سربليكية = خادمة، مصري = عامل محطة وقود، سوري = عامل بناء أو عتالاً، سوداني = ناطوراً، ونظنّ أننا الأرفع شأنًا والأذكى عالمياً. لا نضع حزام الأمان ولا طاسة الدراجة النارية لأن الحوادث تحصل دائماً لـ«الأخرين» لكن ليس لنا. نمشي بعكس السير، لكن عندما نرى سيارة آتية بعكس السير من الجهة المقابلة نزرع. ننقد ونشتم سياسيينا، لكن عندما تأتي الانتخابات نهول لنتخبهم. ننذ الطائفة جميعاً، لكن عندما تأتي الفرصة لإلغاء الطائفية نرفض ونتمترس بالطائفية. جميعاً نريد حق التصويت لمن دون الـ21، لكن عندما تأتي الفرصة للتغيير نصوت سلباً. لم تكن نريد الجيش السوري، لكن نحن الذين دعوناهم إلى الدخول أصلاً.

نظنّ أننا الهة لا نخطئ. فاللبناني دائماً على حق. نظنّ أننا «أمة»، لكننا لسنا سوى مجموعة قبائل. نحن جمهورية الحمص، أو جمهورية «البوتوكس».

غسان نعمة

على ما كشفه وزير الاتصالات ورئيس الهيئة المنظمة ومهندسون منها عن حجم الاختراق الإسرائيلي، لافتاً إلى أن البعض «بلعوا السننهم»، رغم أن الإنجاز الذي تحقق هو «إنجاز للدولة». واستغرب الأمين العام لحزب الله أن يدين الاتحاد الدولي للاتصالات إسرائيل على هذه الخروق، في الوقت الذي سكتت فيه قوى سياسية لبنانية عن إدانة إسرائيل. ودعا الفريق الآخر إلى مناقشة المعطيات والوقائع التي قدمتها وزارة الاتصالات والهيئة المنظمة نقاشاً علمياً.

وتساءل عن الخطوات اللاحقة لهذا الكشف، مطالباً بوضع «خطة لمنع هذه الاستباحة، ومنع هذا العدوان حماية لقطاع الاتصالات».

وبعدما لفت نصر الله إلى أن الأجهزة الأمنية أوقفت عدداً من الأشخاص في لبنان بشبهة التعامل مع الاستخبارات الإسرائيلية، مستندة إلى بيانات الاتصالات الهاتفية، ثم تبين أن الشبهات لم تكن في محلها، انتقل الأمين العام لحزب الله إلى الحديث عن المحكمة الدولية، وخاصة لناحية التعديلات الأخيرة التي طاولت قواعد الإجراءات والإثبات فيها. واستغرب أن تكون المحكمة مالكة لسلطتي التشريع والمقاضاة في آن واحد، طارحاً عدداً من الأسئلة أبرزها:

هل هناك سوابق لمحاكمات غيابية في المحاكم الدولية؟ هل ثمة سوابق مثلاً في المحاكم الدولية لها علاقة بالتكتم على الشاهد؟ هل يصح أن تحكم على الناس والشاهد متكتم عليه، يعني لا يستطيع المتهم أن يناقش الشاهد ويسأله.

هل هناك سوابق في قبول شهادات خطية من الشاهد دون حضوره أمام

بعد صدور القرار الاتهامي قد يخرج زمام المبادرة من أيدينا والسعودية ترى المصلحة في التوصل إلى حل قبل صدور القرار

قطاع الاتصالات يخضع للتحكم الإسرائيلي وينبغي وضع خطة لمواجهة الاختراق الكبير

المحكمة الخاصة باغتيال الحريري هي الأوهن بين المحاكم الدولية وتعديك قواعد الإثبات يهدف إلى إصدار حكم سياسي